أعلن بيغن، أمام الكنيست، في الجلسة الختامية لمناقشة المشروع السعودي، ان إدخال أسلحة ثقيلة إلى منطقة الجنوب من جانب المقاومة الفلسطينية يعدّ انتهاكاً لاتفاق وقف إطلاق النار في المنطقة، وان اسرائيل إذا لم تجد أمامها خياراً آخر، ستقوم بتدمير الصواريخ السورية في البقاع (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١١/٤). وردّت الأوساط الأميركية بنفي وجود أي اتفاق بين الولايات المتحدة واسرائيل، يعتبر أن إدخال أسلحة ثقيلة إلى الجنوب يشكل انتهاكاً لاتفاق وقف إطلاق النار. وأضافت هذه الأوساط أن بيغن أراد، في حينه، إدخال بند كهذا في الاتفاق، إلا أن فيليب حبيب أفهمه أن الأمر غير وارد في المفاوضات، ووافقت اسرائيل على وقف النار من خلال تفهمها للوضع. وقد وعدت الولايات المتحدة ببذل جهود لتحديد إدخال أسلحة ثقيلة إلى تلك المنطقة، وفعلت ذلك حقاً، إلا أنها لم تحقق نجاحاً كبيراً (**دافار**، ١٩٨١/١١/٢٠).

لقد فسرت الأوساط المطلعة في اسرائيل هذه الخطوات التصعيدية من جانب الحكومة بأنها سياسة مخططة، أشرف على وضعها كل من وزيري الدفاع والخارجية: شارون وشامير، ورئيس الحكومة بيغن؛ وذلك من أجل إظهار مدى استياء اسرائيل من العلاقات الاميركية ــ السعودية، خصوصاً بعد المصادقة على صفقة الأواكس، وإعلان المشروع السعودي، «بهدف إحداث تغيير في السياسة الاميركية هذه وردع السعودية عن القيام بأي دور فعّال في تسوية النزاع العربي ــ الاسرائيلي بواسطة مشروعها... إلا أنه من السخف الاعتقاد أن سياسة شد العضلات تجاه السعودية ستثنيها عن شراء طائرات الاستطلاع الحديثة، واستغلال ثروتها الاقتصادية ومواردها الطبيعية في المجال السياسي. ويخطىء من يعتقد أن الخصام المباشر مع الولايات المتحدة بشأن بعض القضايا، ينفع في تحقيق هدف اسرائيل الأساسي، كما يتمثل في تقييد الولايات المتحدة من جديد بمسار كامب ديفيد» (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٩٨١/١١/١٥)؛ وانظر أيضاً زئيف شيف، **المصدر نفسه**، ١٩٨١/١١/١٦).

المشاركة الأوروبية في قوة سيناء

يمكن اعتبار الصراع الذي خاضته اسرائيل ضد الولايات المتحدة، فيما يتعلق بمسألة المشاركة الاوروبية في القوة متعددة الجنسية التي ستترابط في سيناء، فور الانسحاب الاسرائيلي النهائي من شبه الجزيرة، بأنه أولى معاركها حول كامب ديفيد. فقد أعلنت اسرائيل، بلسان رئيس حكومتها ووزير خارجيتها، منذ الاعلان عن عملية الاقناع التي تقوم بها الادارة الاميركية باتجاه أوروبا الغربية لدفعها إلى المشاركة في قوة سيناء، انها، أي اسرائيل، لن توافق على مشاركة دول إذا ما أرفقت مشاركتها بوثائق جديدة إضافية على وثائق اتفاق السلام بين مصر واسرائيل، أو حتى بتصريحات تعارض اتفاقات كامب ديفيد (**هآرتس**، ٥ و١٩٨١/١١/٦). وفور صدور البيان الرسمي من جانب دول السوق الأوروبية، حول موافقتها على مشاركة وحدات اوروبية في قوة سيناء، أعلنت اسرائيل معارضتها الكاملة لهذه المسألة، بسبب ما تضمنه البيان من «انحرافات» واضحة عن اتفاقات كامب ديفيد؛ حسب ما أعلنته مصادرها الرسمية. وتمثلت هذه الانحرافات في ما تضمنه البيان الاوروبي من أن «قرار المشاركة الاوروبية في قوة سيناء نابع من السياسة كما عُرضت في إعلان البندقية في حزيران (يونيو) ١٩٨٠، وفي بيانات أخرى حولها. وتؤكد هذه السياسة الحاجة إلى تحقيق العدل من أجل الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره، والحاجة إلى ضم م.ت.ف. إلى المسار الذي سيحقق السلام الشامل، من خلال توفير ضمانات لأمن اسرائيل» (نص البيان الاوروبي في **هآرتس**، ١٩٨١/١١/٢٤).

وبعد صدور الاعتراض الاسرائيلي على لسان بيغن نفسه (**دافار**، ١٩٨١/١١/٢٦)، استدعي شامير، على وجه السرعة، إلى الولايات المتحدة، لاجراء مباحثات مطولة مع وزير الخارجية هيغ، استغرقت أكثر من سبع ساعات، وبحثت خلالها، إضافة إلى مسألة المشاركة الاوروبية في قوة سيناء، مسائل أخرى كعدم التقدم في محادثات الحكم الذاتي ومهمة حبيب في المنطقة والوضع في لبنان (**معاريف**، ١٩٨١/١١/٢٩). وتصف المصادر الاسرائيلية الأجواء التي جرت فيها